AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

EX.CL/1115 (XXXIV)

الأصل: انجليزي

تقرير المفوضية
عن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

تقرير فلسطين والشرق والاوسط للفترة

من يونيو 2018 الي يناير 2019

****

اولا: المقدمة:

1. يجدد الاتحاد الافريقي من خلال قمته الحالية التضامن مع حق الشعب الفلسطيني في نيل حريته واقامة دولته المستقلة، معتبرا أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي ،لانهاء الاحتلال الاسرائيلي لكامل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة حتي خط الرابع من يونيو 1967 ،بما يؤمن احلال السلام والامن في المنطقة. وبما يمكن شعب فلسطين من اثبات حقه في الوجود، وتقرير مصيره، واقامة دولة مستقله ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللآجئين الفلسطينين الى ارآضيهم وديارهم التي هجروا منها، انفاذاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .
2. اذ يراقب الاتحاد الافريقي مجريات الوضع السياسي في منطقة الشرق الاوسط، والتطورات السياسية والميدانية في فلسطين المحتلة. حيث شهدت الاوضاع تصاعد ا وتوترا وانسداد الافق السياسي، وفرص استئناف العملية السياسية من خلال المفاوضات. ويعزى ذلك الى التعنت الاسرائيلي المستند على موقف الادارة الامريكية الحالية التي اعربت عنه من اليوم الاول تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. اذ ابدت الادارة الامريكية انحيازا مطلق لاسرائيل في سياساتها. وقامت بنقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس المحتلة في خطوة استباقية لفرض حل على الطرفين، يستثني القدس من المفاوضات النهائية على حل الدولتين. وحسم المسالة بسياسة الامر الواقع .
3. كما امعنت الادارة الامريكية بفرض القيود على القيادة الفلسطينية الشرعية والتضييق عليها لجرها للقبول بالمبادرة الامريكية للسلام المسماه (بصفقة القرن) والتي بدات الادارة الامريكية بتنفيذ بنودها على الواقع دون الاعلان عنها رسميا. بالمقابل رفضت القيادة الفلسطينية سياسية (العصا الغليظه) التي اتبعتها الادارة الامريكة معها، ورفضت الاجراءات الامريكية، واعلنت قطع تجميد علاقاتها مع الادارة الامريكية ورفض مقابلة اركانها، ورفض دور الوساطة غير النزيه، ردا على الانحياز المطلق لاسرائيل .
4. تلت هذه الاجراءات تصاعد الاوضاع ميدانيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحصلت هبة جماهيرية رفضا للتعدي على الحقوق الوطنية الفلسطينة وقرار الادارة الامريكية تجاه القدس. وقد واجهت قوات الاحتلال المتظاهرين بالعنف الشديد والاعتداء السافر الذي اوقع شهداء وجرحى باعداد مهوله، تدل على الطبيعة الاجرامية للقمع الاسرائيلي تجاه المتظاهرين. الذي أودى بحياة اطفال، وشيوخ ونساء، وطواقم طبيه واعلاميين، وذوي احتياجات خاصة لم يسلموا من بطش الجيش الاسرائيلي.
5. ومن جهة أخرى ينظر الاتحاد الافريقي ببالغ القلق للسياسات الحكومة الإسرائيلية الداعمة للاستيطان وتسريع وتيرته، واطلاق العنان لجماعات المستوطنين بالاعتداء المتواصل على الفلسطينين وممتلكاتهم ومقدساتهم خاصة في مدينة القدس، مستغلين توقف العملية السياسية. وتغاضي الادارة الامريكية عن هذه السياسات .في محاولة للاستيلاء على اراضي الفلسطينين وتهجيرهم. محذرا في الوقت ذاته من خطر انتهاج هذه السياسية التي من شانها ان تفرض واقعا، يستحيل معه تطبيق حل الدولتين، وفقا للأجماع الدولي على اسس حل الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي. الامر الذي من شانه ان يؤجج الصراع وارتفاع وتيرة العنف، وجر المنطقة الى حرب نخشى عواقبها.

ثانيا : الوضع السياسي والعملية السياسية :

6. الجانب الفلسطيني أكد مراراً وتكراراً إلتزامه بعملية السلام والمفاوضات دون شروط مسبقة، على أن تكون جميع قضايا الحل النهائي مطروحة على طاولة التفاوض، وأن الجانب الفلسطيني قدم كل ما يلزم لإنجاح جميع أشكال المفاوضات السابقة السرية منها والعلنية. ومؤخرا قد قدم الرئيس عباس مبادرة للسلام في في خطابه بمجلس الامن، ودعى الجانب الاسرائيلي لقبولها والعالم الى رعايتها. في حين أن الجانب الإسرائيلي أفشل كل المفاوضات ورفض دعوة السلام، من خلال تنكره لمرجعيات عمليات السلام الدولية وقرارات الشرعية الدولية، وعبر إجراءات إستيطانية استعمارية توسعية تقوض حل الدولتين، وتحاول إغلاق الباب نهائيا أمام قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للحياة وذات سيادة بعاصمتها القدس الشرقية المحتلة.

7. بينما تتصاعد الهجمات الإسرائيلية ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والتي تأتي في إطار المخططات الإسرائيلية الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة. وفي هذا السياق تاتي التصريحات التحريضية التي أطلقها عدد من أركان اليمين الحاكم في إسرائيل ضد الرئيس الفلسطيني ،وتكرار إتهاماتهم للطرف الفلسطيني بـ التهرب من المفاوضات. في إطار الدعاية التضليلية للرأي العام العالمي والمسؤولين الدوليين، للتهرب من مسؤولية دولة الإحتلال الواضحةة عن تعطيل وإفشال جميع أشكال المفاوضات، وعرقلة وإفشال جميع الجهود الدولية المبذولة لإطلاقها من جديد.

8. وعلى الصعيد الفلسطيني- الإسرائيلي، إنتقلت الولايات المتحدة من دولة متحيّزة لإسرائيل في رعايتها للعملية السياسية، إلى دولة تعمل على فرض الحل الأميركي- الإسرائيلي بالقوة في السياسة العملية، وإعادة صياغة المفاهيم والمصطلحات المسلم دولياً بفحواها السياسي ومدلولها القانوني. وصولاً إلى ممارسة ضغوط غير مسبوقة على الجانب الفلسطيني، سياسياً ومالياً، في سياق فرض شروط تعتبرها واشنطن متطلبات ضرورية لإزالة العراقيل التي تحول، أو مازالت تحول دون استئناف المفاوضات، ناهيك عن الوصول إلى حل الصراع. ومن بين هذه المتطلبات: إعتماد السلطة لأسلوب ميداني في مواجهة أعمال المقاومة للاحتلال. ووقف السلطة للتحريض عبر وسائل الإعلام وإجرائها لتغييرات حقيقية في النظام التعليمي، وتغيير تسميات الشوارع التي تحمل أسماء الشهداء، ووقف تحويل الأموال إلى قطاع غزة لقطع شريان المساهمة في تمويل موازنات حماس، ووقف دفع الرواتب لأسر الشهداء والأسرى .

9. في هذا السياق عمدت إدارة ترامب، تمهيداً لفرض حلها المسمى «صفقة العصر» على الطرف الفلسطيني، إلى سلسلة من الخطوات الإنفرادية، في إطار رسم الوقائع الميدانية المسبقة على الأرض والمتمثلة في :

- قرار وزارة الخارجية الأميركية بإغلاق مكتب مفوضية م.ت.ف في واشنطن (2017/11/17)، والإقدام على إغلاقه فيما بعد (2018/9/10)، وإبقاء المنظمة تحت الإتهام بالإرهاب، على خلفية قرار الكونغرس باعتبار م.ت.ف منظمة إرهابية منذ عام 1987.
- تجميد المساعدات المالية إلى السلطة الفلسطينية والضغط عليها للتخلي عن واجباتها ومسؤولياتها عن عائلات الأسرى والشهداء والجرحى بدعوى (مكافحة الإرهاب). وفي هذا السياق صدر عن الكونغرس قانون تايلور – فورس (2018/3/23).
- الضغط على الدول الغربية لتحذو حذو الولايات المتحدة بشأن تمويل السلطة، في إطار الضغط للتخلي عن الواجبات نحو عائلات الشهداء والأسرى والجرحى، بالذريعة نفسها.

- يقابل كل ذلك دعم غير محدود لإسرائيل في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، والوكالات الدولية المختصة وباقي المنظمات، وتعطيل القرارات الأممية في إدانة إسرائيل وجرائمها بحق الشعب الفلسطيني.

10. رفضت القيادة الفلسطينية هذه الاجراءات، واثبتت جهود القيادة وصمود الشعب الفلسطيني وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني الأخيرة، إصرارا فلسطينيا على مقاومة ورفض أية إسقاطات على الوضعية الشرعية لفلسطين. وأن التلاحم ما بين الشعب والقيادة قادر على إفشال جميع المخططات والمؤامرات الهادفة للنيل من حقوق الشعب وإرادته. اذ اتخذا المجلس الوطني الفلسطني والمجلس المركزي قرارات مصيرية لمواجهة هذه الاجراءات الامريكية والتجاوزات الاسرائيلية من اهمها :

- تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967.
- اعتبار أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة.
- بدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967. تنفيذا لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بما فيها إعلان الاستقلال عام 1988 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- إدانتة ورفض قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس والعمل على إسقاطه. واعتبر أن الإدارة الأميركية بهذا القرار قد فقدت أهليتها وسيطا وراعيا لعملية السلام، ولن تكون شريكا في هذه العملية إلا بعد إلغاء القرار.
- شدد المجلس المركزي الفلسطيني على ضرورة إلغاء قرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير منظمة إرهابية منذ عام 1987، وقرار وزارة الخارجية الأميركية إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن.
- كما أكد حق الشعب الفلسطيني بممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقا لأحكام القانون الدولي والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية السلمية ودعمها وتعزيز قدراتها.

ثالثا : اللآجئون الفلسطينيون، ووكالة الغوث (الأونروا)، وقانون (القومية اليهوديه) العنصري.

11. تقدمت قضية اللاجئين، ووكالة الغوث، ومحورهما حق العودة إلى الديار والممتلكات، خطوات إلى الأمام في أجندة الإهتمامات الفلسطينية، وكذلك على الصعيدين العربي والدولي، حين أدرجتها إدارة ترامب في المعلن من (صفقة العصر)، ودعت إلى شطبها من جدول أعمال المفاوضات المرتقبة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأعلنت موقفها في إسقاط حق العودة لصالح الحلول والسيناريوهات البديلة، حين أوقفت الادارة الامريكية الحالية في (2018/8/31) تمويلها لوكالة الغوث (الاونروا) ودعت إلى تجفيف مواردها، على طريق حلها، ونقل خدماتها إلى الدول المضيفة. في ظل إدراك عميق لدى الإدارة الأميركية للدور المهم الذي تلعبه «الوكالة» في تقديم الخدمات للاجئين في الميادين

المختلفة. وللموقع الذي تحتله، في السياسة وفي القانون، باعتبارها الشاهد الدولي على جريمة النكبة والتشتيت العنصري. إلى حين تطبيق القرار 194 الذي يكفل للآجئين حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948.

12. أن مواقف إدارة ترامب جاءت في سياق السياستين الأميركية والإسرائيلية الداعية إلى إلغاء حق العودة، وحل قضية اللاجئين عبر ما يسمى «توفير مكان سكن دائم لهم». وبالتالي الإلغاء لكل ما يتصل بعودة جدية للاجئين إلى الديار والممتلكات، حيث لا يتعدى الأمر بالنسبة لإسرائيل، وفي أفضل الأحوال لأكثر من عودة رمزية. ان دعوة ترامب هذه المرة، أكثر خطورة من سابقاتها، لأنها تحمل في طياتها خطوات عملية لفرضها على الجميع وخلق وقائع من جانب واحد، ستعكس نفسها على أية مفاوضات قادمة. ومن بين هذه الخطوات:

- التمهيد لإعلان وفاة وكالة الغوث من خلال وقف تمويلها والضغط على المانحين لتجفيف مواردها.
- العمل على إعادة تعريف اللاجيء الفلسطيني من خلال تقديم دراسات تعيد تعريف اللاجيء، بحيث لا ينطبق إلا على من ولدوا في فلسطين قبل النكبة ونزع الصفة عن ذُريتهم، ما يقود تلقائياً إلى تصفية قضية اللاجئين وتحويلها من قضية حوالي 6 ملايين لاجيء إلى قضية هامشية لبضعة مئات من الآلاف الذين باتوا من المسنين، سيتكفل الزمن من خلال السنوات القليلة القادمة بحلها حلاً طبيعياً.

13. وبالاجندة الفلسطينية تركز الإهتمام بقضية اللاجئين للتصدي لـ«صفقة العصر»آخذين بالإعتبار تنوع الظروف السياسية والمعيشية للاجئين في انتشارهم في الداخل الفلسطيني، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات. وإن قضية اللآجئين وحق العودة اصبحت تحتل موقعها المركزي في برنامج العمل الوطني الفلسطيني في التصدي لـ «صفقة العصر»، والتصدي لمشاريع إعادة تعريف اللاجيء لإلغاء مكانته السياسية والقانونية، وتصفية وكالة الغوث، أو إعادة صياغة تفويضها، وتعديله.

14. في مناطق الداخل الفلسطيني لعام 1948 مازال حوالي 300 ألف لاجيء فلسطيني يعيشون خارج قراهم وبلداتهم التي هجروا منها منذ العام 1948، يعتبرون جزءاً من جموع اللاجئين في الوطن والشتات، تربطهم بهم النضالات من اجل حق العودة، والتمسك بالقرار 194. وهنا يجب التأكيد أن اللاجئين في الـ48 هي جزء لا يتجزأ من عموم اللاجئين الفلسطينيين.

15. اما في الضفة الفلسطينية يحتل نضال اللاجئون الفلسطينيون من أجل تحسين خدمات وكالة الغوث والوفاء بواجباتها، موقعه المتقدم في رزنامة اللاجئين، إلى جانب النضال دفاعاً عن حق العودة وضد المشاريع البديل. وفي قطاع غزة، يتميز الوضع كون أكثر من 60% من أبنائه هم من اللاجئين، كما يتميز بحقيقة أن وكالة الغوث، وبسبب من ظروف الحصار التي يتعرض لها القطاع، تلعب دوراً مركزياً، ليس في إغاثة اللاجئين فحسب، بل وأوسع الشرائح الإجتماعية من الفلسطينيين، ما يؤكد بالملموس أهمية الدور الذي تلعبه الأونروا، إجتماعياً، والموقع الذي تلعبه سياسياً، حيث تشكل تمثيلاً للمجتمع الدولي واعترافاً بمسؤولياته السياسية والقانونية عن الشعب الفلسطيني المنكوب في قضيته وحقوقه الوطنية، خاصة وأن القطاع هو مقر رئاسة وكالة الغوث ومركز إتخاذ القرار فيها.

16. في لبنان، تبقى معركة النضال من أجل الحقوق الإجتماعية والإنسانية وضمان وأمن واستقرار المخيمات، في مقدمة المهام الملقاة على عاتق اللاجئين، إضافة إلى الدور المهم والمتقدم الذي يلعبه اللاجئين في التصدي لمحاولات تقليص خدمات الأونروا، فضلاً عن مواصلة النضال والتحرك من أجل استكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد. اما في سوريا، تنصب المهمة المركزية في الفترة القادمة، على توفير الظروف لرجوع اللاجئين إلى مخيماتهم وفي أنحاء البلاد، خاصة إلى مخيم اليرموك لمركزية وضعه وأهميته، ودرعا، وحندرات، وسبينة، وخان الشيح، والتجمعات السكنية الأخرى للاجئين الفلسطينيين، وهذ يتطلب تفعيل دور وكالة الغوث، والجهات المانحة، والبلد المضيف بما فيه

المؤسسة العامة لشؤون اللاجئين في سوريا، بما يختصر ويخفف من معاناة التشرد التي يعانيها عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا منذ العام 2011، ويحد من ظاهرة الهجرة إلى الخارج.

17. في 2018/7/18 أجاز الكنيست الإسرائيلية بالقراءة الثالثة قانون أساس: «إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، ولدت فكرة القانون المذكور في 2013/7/22؛ وخضع مشروع القانون لنقاشات ومداولات، وتعديلات، على يد الدوائر السياسية والقانونية في إسرائيل، إلى أن توافق على ضرورة إصداره،، بعد أن وضع جانباً لخمس سنوات كاملة. ويمكن لنا أن نستنتج من خلال هذه التحولات اليمينية الجارية بوتائر متسارعة داخل المجتمع الإسرائيلي، مدى الدعم والتغاضي الدولي الذي تنسقه الادارة الامريكية الحالية، لاطلاق العنان لحكومة اليمين الاسرائيلية بتنفيذ برامجها العنصرية. على الرغم من أن قانون القومية لم يأت بجديد، بل شكل سقفاً قانونياً، للسياسات الإسرائيلية العنصرية الممارسة أصلاً. حيث ان هذا القانون يقر في بنوده : أن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي،و ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي (البند الأول)، تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات (البند الخامس)، تعتبر الدولة تطوير الإستيطان اليهودي قيمة قومية وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته (البند السابع).

18. أن التصور الأمريكي والإسرائيلي بخصوص اللاجئين الفلسطينيين والأونروا لن ينطلِ على المجتمع الدولي، ولن يجعلها حقيقة واقعة، وهذا يتضح بشكل صريح من الإجماع الدولي الرافض للسياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي والظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني وأجياله المتعاقبة وان ما يُسمى بـ (قانون القومية) العنصري، يحمل في طياته رسالة سياسية واضحة ترسلها حكومة اليمين في دولة الإحتلال الى كل دول العالم مفادها هو الرفض القاطع للتعاطي مع أية جهود تبذل لحل الصراع سياسياً على أساس مبدأ حل الدولتين، وحالة إنكار علنية للوجود التاريخي والحضاري والثقافي والوطني للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، وهذا يعتبر اقصى عملية تطاول وإستخفاف بالقوانين والمواثيق والشرائع الدولية والمبادىء السامية لحقوق الإنسان

رابعا : الاوضاع في القدس المحتلة والاستيطان :

19. منذ ان قامت الادارة الامريكية الحالية بنقل سفارتها الى مدينة القدس المحتلة، وتنفيذ هذا النقل في ذكرى النكبة .أظهرت هذه الادارة للعالم انطباعا واضحا عن سياستها تجاه القضية الفلسطينة، من خلال تمردها على أسس ومرتكزات ومواثيق المنظومة الدولية، والقرارات الاممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ورغبة هذه الادارة بفرض حل يتماشى مع الرواية الاسرائيلية ورؤيتها لحل الصراع. متعديه بذلك على مشاعر المسلمين والمسيحين في العالم. ضاربة بعرض الحائط كل النداءات والاجماع الدولي على اسس الحل النهائي بين الفلسطينين والاسرائيلين. معلنه بذلك الانحياز المطلق لاسرائيل .

20. هذا الامر اطلق العنان لاسرائيل ومستوطنيها بشن هجمة شرسة من الاستيطان والاستيلاء على الاراضي الفلسطينية خاصة في مدينة القدس. واستغل اليمين الحاكم في اسرائيل هذا الانحياز الامريكي للاحتلال وسياساته الاستيطانية بشكل مفرط. لتنفيذ جميع مخططاته وتدابيره الاستعمارية التوسعية في القدس، والتي تهدف الى تهويد المدينة المقدسة، وتغيير معالمها ووضعها القانوني والتاريخي، وفصلها بالكامل عن محيطها الفلسطيني. بما يؤدي إلى تقويض أية جهود دولية حقيقية لحل الصراع بالطرق

السياسية التفاوضية وفقاً للمرجعيات الدولية على أساس حل الدولتين، وحسم قضايا الوضع النهائي من جانب واحد وبشكلٍ مسبق لأية مفاوضات لآحقة بين الطرفين .

21. اذ تدير حكومة اليمين الاسرائيلية النشاط الاستيطاني بصفة مباشرة من خلال هيئات حكومية رسمية ممولة من خزينة دولة الاحتلال. قامت طيلة السنين الماضية بمساعدة المستوطنين على زرع عشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية، حسب المفهوم الاسرائيلي الرسمي. وساعدت منظماتهم في الحصول على قروض من البنوك الاسرائيلية، لتحقيق هذا الغرض ايضاً. ومنها شعبة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، ودائرة تسوية الاراضي في اسرائيل التابعة للحكومة، علماً بأن تقارير اسرئيلية سابقة، تحدثت عن تسريب مبالغ مالية ضخمة من ميزانيات الوزارات والدوائر الحكومية الرسمية لصالح الاستيطان ومنظماته وجمعياته المختلفة.

22. ان التورط الحكومي الاسرائيلي في سرقة الارض الفلسطينية وتهجير المواطنين الفلسطينين بقوة الاحتلال منها. وتخصيصها لاغراض البناء والتوسع الاستيطاني، بات جليا بشهادات ووثائق ليست فقط محلية ودولية وانما ايضا اسرائيلية، موثقة بالصوت والصورة كجريمة بشعة مستمرة وتتكرر يومياً، وتتشعب لتطال سرقة الارض واعدام المواطنين الفلسطينيين وحرقهم،وتدمير وحرق منازلهم، وتخريب واقتلاع اشجارهم، كما حصل في كل من مدينة الخليل واريحا من اعتداءات على الكروم وحقول الزيتون. هذه جرائم الاستيطان تفرض على المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الامن الدولي والمنظمات الاممية المختصة، العمل على تنفيذ القرارات الاممية الخاصة بالاستيطان، وفي مقدمتها القرار 2334. وان عدم ضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالاستيطان يضع مصداقية المواقف الدولية المدعية حرصها على مبادئ حقوق الانسان وتحقيق السلام على اساس حل الدولتين موضع تسائل عن القيم التي تصونها المنظومة الدولية .

23. قد سبق ان اقرت محكمة الإحتلال العليا نهاية شهر ابريل الماضي تهجير سكان التجمع البدوي في الخان الأحمر شرق مدينة القدس المحتلة، لتنفيذ جريمة التهجير القسري الواسعة للتجمع، بهدف توسيع وتعميق الاستيطان في المنطقة الشرقية للقدس المحتلة باتجاه البحر الميت. وهو يعد إجراء إستعماري وإستمراراً لعمليات تعميق الاستيطان الرامية الى الحد من الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة (مناطق ج) على طريق تهويدها، وهذا ما تؤكده المعطيات التي تنشرها المنظمات الأممية وجمعيات حقوق الانسان بما فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا)، التي تشير في تقاريرها الدورية الى حقيقة أن سلطات الإحتلال الاسرائيلي تخصص نظرياً فقط أقل من 1% من مساحة الارض الفلسطينية المحتلة المصنفة (مناطق ج) للتوسع والتطور الفلسطيني .

24. تصاعدت الاحتجاجات الرسمية الفلسطينية على هذا القرار، وتوازى هذا الموقف الرسمي مع حراك شعبي مكثف قادته فصائل العمل الوطني الفلسطينية. وتم اعلان اعتصام مفتوح بهدف الغاء هذا القرار بخصوص الخان الاحمر، ترافق مع تركيز إعلامي دولي على هذه القضية. وتعالت المواقف الدولية الرافضة لهذا الاجراء التعسفي. تحديداً ما صدر عن منظمة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي ودول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا والبرلمان الأوروبي) الذين طالبوا سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعدم هدم الخان الأحمر وتهجير سكانه الفلسطينيين لما يشكله ذلك من خطورة استراتيجية على التواصل الجغرافي وحل الدولتين. ويضاف لذلك البيان الذي صدر عن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الذي حذرت فيه اسرائيل من مغبة القيام بمثل هذه الخطوة.

25. وأكد صمود سكان الخان الاحمر وهيئة مقاومة الجدار والإستيطان، ودعم المواطنين الفلسطينيين ،والمتضامنين الدوليين بمن فيهم الاسرائيليين، وتواجدهم الدائم بأعداد متزايدة يوماً بعد يوم في الخان، تمسك الشعب الفلسطيني بأرضة ورفضه الخضوع والاستسلام. الأمر الذي فرض نفسه على المسؤولين الإسرائيليين ودفعهم لاتباع تكتيكا يهدف الى إمتصاص ردود الفعل وحالة النقمة الدولية،

من خلال تأجيل تنفيذ قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، بهدف امتصاص ردود الفعل الفلسطينية والدولية .

26. على المستوى الرسمي كانت دولة فلسطين قد تقدمت برفع موضوع الخان الأحمر أمام المدعية العامة لمحكمة الجنائية الدولية عند تقديم دولة فلسطين للبلاغ الأول بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2015 والذي تم ربطه بمنظومة الاستيطان الاستعماري التي تشكل أكبر خطر على حياة الفلسطينيين، ومصادر رزقهم، وحقوقهم الوطنية. حيث تقوم وزارة الخارجية الفلسطينية بتقديم تقارير شهرية لمحكمة الجنايات الدولية، تقوم من خلالها برصد كافة الانتهاكات سواء تلك المتعلقة بالخان الأحمر ،أو أية انتهاكات أخرى ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وترقى لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
27. وقد تم تقديم بلاغاً إضافياً للإحالة بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2018 لمحكمة الجنايات حيث تركز هذا البلاغ على الخطر الوشيك الذي يواجه سكان الخان الأحمر بعد تشريع ما يسمى المحكمة العليا الإسرائيلية لإرتكاب جريمة ترحيل سكان الخان الأحمر وهدم ممتلكاتهم. حيث احتوى هذا البلاغ على طلب لاتاحة الفرصة أمام الضحايا الفلسطينيين للقاء المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وأن هذا البلاغ قد سبقه بلاغات أخرى تحديداً البلاغ الذي قُدم بتاريخ 4 تموز/يوليو 2018. هذا إلى جانب اللقاء الخاص الذي عقد بين وزير الخارجية الفلسطيني والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بتاريخ 16 تموز/يوليو 2018، والذي قدم فيه شرحا تفصيلاً عن التهديد الوشيك الذي يواجهه سكان الخان الأحمر والضرر الكارثي الذي سيلحق بهم جراء قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية غير القانوني. وطالبها بسرعة فتح تحقيق جنائي في الجرائم المستمرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بما فيه تلك الجرائم الناجمة عن منظومة الاستيطان الاستعماري.
28. وفي مشروع تهويدي موازي كشف عنه الإعلام العبري في شهر تموز يتمثل في قرار سلطات الإحتلال رصد ملايين الشواقل لتنفيذ مشروع إستيطاني جديد في بلدة سلوان بالقدس الشرقية المحتلة، بمشاركة جمعيات إستيطانية تهويدية مختلفة، وبقيادة وزراء من الحكومة الإسرائيلية لإقامة مركز تراث يهودي. وفي شهر اكتوبر تمت مصادقة وزارة الإسكان الإسرائيلية بالاتفاق مع بلدية الاحتلال بالقدس وما تسمى سلطة اراضي اسرائيل، لإقامة 20 الف وحدة استيطانية جديدة في مناطق مختلفة من القدس، بينها الالاف من الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية، وايضا مجمعات تجارية وصناعية ومشاريع سياحية في مستوطنة (بسغات زئيف) والتلة الفرنسية والمنطقة الصناعية الاستيطانية (عطروت). بهدف تكريس المشروع الإستعماري التوسعي المُسمى بـ (القدس الكبرى) وفصل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطيني. ووفقا للاعلام العبري تم تخصيص المليارات من الشواقل لهذا المشروع الاستيطاني الذي يتضمن الى جانب الوحدات الاستيطانية الجديدة اقامة مباني عامةً، وكُنس يهودية، وحدائق وشق طرق استيطانية ضخمة، تلتهم مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة. بما ينبأ بإغلاق الباب نهائياً من قبل الجانب الاسرائيلي أمام أية فرصة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وفشل أية جهود تبذل لإطلاق عملية سلام حقيقية.
29. وفي مطلع شهر نوفمبر الماضي تمت المصادقة من قبل (لجنة البناء اللوائية) على بناء ما يزيد عن 640 وحدة إستيطانية جديدة في مستوطنة (رمات شلومو) في القدس الشرقية المحتلة، بما يؤدي الى توسيع تلك المستوطنة ومحاصرة الأحياء الفلسطينية المجاورة لها، وعزلها عن بعضها بعض، وحرمانها من أي تمدد أو نمو ديمغرافي طبيعي. كما يؤدي بناء تلك الوحدات وغيرها الى تدمير أي فرصة للوصول الى حلول سياسية للصراع تكون فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين. ويذكر أن تلك الوحدات كان قد أقرت سابقاً ولم تتمكن الحكومة الإسرائيلية من إقامتها نظراً لمعارضة إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.
30. وفي الوقت الذي تقوم اسرائيل بعمليات إستيطانية وتهجير ووتهويد فوق الأرض في القدس الشرقية المحتلة، تقوم بأعمال تهويد خطيرة وحفر للانفاق اسفل منازل المواطنين داخل البلدة القديمة وفي

المنطقة الجنوبية خارج أسوار المسجد الاقصى .آخر تلك الحفريات ما تم الكشف عنه من نفق جديد يضم ثلاثة أنفاق فرعية. ويمتد من منطقة عين سلوان جنوب المسجد الاقصى وباتجاه ساحة البراق (الحائط الغربي للمسجد الأقصى). وتشهد بلدة سلوان حفريات عديدة تقوم بها ما تسمى سلطة الاثار في دولة الاحتلال بتعاون وشراكة في التمويل مع جمعيات استيطانية في مقدمتها جمعية (العاد). هذه الحفريات التي تهدد اساسات منازل المواطنين في البلدة. وهي وسيلة احتلالية لدفع الفلسطينيين الى الرحيل عن منازلهم، حيث تتعمد طواقم بلدية الاحتلال اعتبار المنازل والمباني المتصدعة (منازل ومباني خطرة) مهددة بالانهيار، يتم اخلاء ساكنيها منها دون معالجة أسباب هذا التصدع وهي الحفريات المتواصلة تحت الارض .

31. حيث تنفذ اسرائيل ضمن خطة شاملة، بناء القدس تحت الارض، من خلال شبكة من الانفاق تمتد حتى اسفل باحات المسجد الاقصى، وهو مشروع ضخم تسعى اسرائيل من خلاله الى خلق ما يمكن وصفه بـ (مدينة سُفلية) تحت الأرض مليئة بآثار مختارة للتراث اليهودي، ليست فيها اشارة الى أصحاب الأرض الحقيقيين. تمهيدا لفتحها امام افواج السياح، بهدف تمرير الرواية الإسرائيلية بشأن المدينة وتاريخها. هذا الأمر يقتضي من منظمة اليونسكو تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها في حماية القدس وهويتها الدينية والثقافية وآثارها، ومسائلة ومحاسبة دولة الاحتلال على انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة.

32. و تواصل الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة تصعيد إجراءاتها وتدابيرها الإستعمارية، الهادفة إلى تعميق الإستيطان وتوسيع عمليات التهويد للقدس الشرقية المحتلة ومحيطها، بشكلٍ يترافق مع إستهداف المواطنين المقدسيين وصمودهم في مدينتهم المقدسة. لإجبارهم على تركها والرحيل عنها بالقوة، ويستخدم اليمين الحاكم في إسرائيل شتى الأساليب والقوانين والمحاكم والأوامر العسكرية بما فيها تزوير ملكية الأراضي. في محاولة منه للتغطية على سرقة الأرض الفلسطينية وتهجير المواطنين الفلسطينيين منها. في هذا الإطار تتواصل محاولات الإحتلال لتهويد حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة. وهذه المرة عبر محاولات السيطرة على (كرم الجاعوني) بحجة ملكية اليهود له، بما سيؤدي إلى سرقة ما يزيد عن 15000 متر مربع وتهجير نحو 100 عائلة فلسطينية من ساكنين المنطقة. تنفيذا لمخطط تهويدي في حي الشيخ جراح، يهدف إلى خلق تواصل عمراني إستيطاني بين القدس الغربية والشرقية ومحو الخط الفاصل بين شطري المدينة، وصولاً إلى تهويد جميع المناطق المحيطة بأسوار القدس. وتحويل الأحياء الفلسطينية إلى بؤر سكنية في محيط إستيطاني اسرائيلي. وفي (عين أم الدرج) وهي عين ماء تاريخية، قام الاحتلال والجمعيات الاستيطانية بالاستيلاء عليها وتنفيذ حفريات في المكان وتم تسليم مهمة (ادارة شؤونها) الى جمعية (العاد) التي قامت باغلاق العين أمام المواطنين الفلسطينيين وتعمل على تنظيم جولات سياحية في العين المذكورة وجباية الاموال مقابل ذلك.

33. و تشتد الحملة العنصرية وسياسية التطهير العرقي في خدمة الاستيطان مع إقتراب الإنتخابات البرلمانية الاسرائيلية المبكرة التي تلوح بالأفق، حيث يتسابق أركان اليمين الحاكم على اقتراح مشاريع القوانين، وبالذات تلك التي تعمق تهويد القدس الشرقية المحتلة ومحيطها. من هذه القوانين ما يُسمى بـ (قانون إلعاد) الذي يسمح للمستوطنين بالبناء في ما تُسمى بالحدائق الوطنية، وفي حال تمرير هذا القانون فإن جميعة (العاد) الاستيطانية، وكما تؤكد جمعيات حقوقية اسرائيلية، ستعمق من سيطرتها ونفوذها في بلدة سلوان. هذا بالاضافة الى تسريع تنفيذ مشروع إقامة القطار الهوائي الذي يمر بمحاذاة أسوار البلدة القديمة والحرم القدسي ويشوه واقعهما.

34. في مواجهة هذه السياسات العنصرية أكد المقدسيون تمسكهم بالحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني عامة، وبحقوقهم الوطنية والإنسانية في القدس الشرقية المحتلة. بإعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وجزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. من خلال

مقاطعتهم الشاملة لإنتخابات بلدية الإحتلال في القدس. وبذلك اكدو ا على فشل جميع أشكال الضم والتهويد، والتطهير العرقي، والقمع والتنكيل، والإبعاد والإضطهاد، والقوانين العنصرية، التي تمارسها سلطات الإحتلال بحقهم منذ إحتلال المدينة المقدسة .هذا الموقف الجماعي العلني يعد رداً فلسطينياً وطنياً رافضاً، ليس فقط لسياسات الإحتلال الإستعمارية العنصرية، وإنما أيضاً للانحياز الأمريكي المطلق للاحتلال والإستيطان، وللقرار الذي اتخذه الرئيس ترامب بحق القدس ونقل سفارة بلاده اليها. حيث أثبت المقدسيون بهذا الموقف التاريخي الحازم والحاسم أنهم هم الذين يرسمون بشجاعتهم وصمودهم الخط الفاصل بين القدس الشرقية المحتلة والقدس الغربية .

35. وفي منطقة الاغوار إقدمت قوات الاحتلال على إعلان عشرات الدونمات في منطقة (رأس الأحمر) وقرية (عاطوف) شرق محافظة طوباس مناطق عسكرية مغلقة، حيث عملت على طرد المزارعين الفلسطينيين من اراضيهم ودمرت خطوط المياه، وقامت ايضا بمصادرة أكثر من 350.0000 متر مربع من الأراضي التابعة (لخلة مكحول بالأغوار الشمالية)، كحلقة في مخططات الاحتلال الرامية الى تهجير المواطنين الفلسطينيين من الأغوار المحتلة وتهويدها بالإستيطان. في إطار الحرب الشاملة التي تشنها الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو على الوجود الفلسطيني في الأغوار، وتنفيذا لخطط مسبقه لتعزيز الاستيطان وتعميق الوجود اليهودي في الأغوار الفلسطينية المحتلة، وهو ما يجري حاليا تنفيذه ضمن خطة يُشرف عليها مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي بالتعاون مع الوزارات والمجالس الاستيطانية في الأغوار.سعيا من الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ مخططها التهويدي في منطقة الاغوار وانهاء الوجود الفلسطيني فيها .

36. وفي شهر آب صادقت ما تُسمى (الإدارة المدنية) التابعة لوزارة جيش الاحتلال على بناء أكثر من 1000 وحدة استيطانية جديدة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، غالبيتها خارج ما تُسمى بـ (الكتل الاستيطانية الضخمة)، وخلق حالة من الترابط والتشبيك بين جميع المستوطنات والبؤر الإستيطانية والكتل الاستيطانية، عبر شق مئات الطرق الضخمة التي تلتهم مساحات واسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين، وصولا الى تحويل الإستيطان برمته في الضفة الغربية المحتلة الى كتلة إستيطانية واحدة مرتبطة بالعمق الإسرائيلي، وهو ما يؤدي الى محو ما يُسمى بالخط الأخضر وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل كأمر واقع مفروض بقوة الإحتلال .

37. وتمعن سلطات الاحتلال الإسرائيلي حربها الشرسة على الوجود الفلسطيني الوطني والإنساني في المناطق المصنفة (ج)، وتتمادى في عمليات التطهير العرقي في تلك المناطق، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه عمليات هدم المنازل والابنية والمنشآت الاقتصادية الفلسطينية وتسليم إخطارات الهدم بذلك كما حدث جنوب غرب جنين وفي مسافر يطا، بهدف تهويدها وفرض القانون الإسرائيلي عليها، في هذا الوقت تتصاعد عمليات تعميق الاستيطان وتوسيع المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية على حساب أرض دولة فلسطين المحتلة، كما هو حاصل في مصادقة حكومة الاحتلال على بناء 650 وحدة استيطانية جديدة في مستعمرة (بيت ايل) .

38. وإزاء هذ نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي الحرص علي تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، ومطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك الامتناع عن انشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس او نقلها الى المدينة المقدسة. وعدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود الرابع من يونيو1967، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

خامسا : الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة الاماكن المقدسة ودور العبادة والمصلين في القدس :

39. إقدمت قوات الإحتلال وشرطته بالإعتداء على رهبان كنيسة الأقباط بمحاداة كنيسة القيامة وإعتقال أحدهم في شهر اكتوبر الماضي، هذا العدوان الغاشم يأتي في إطار محاولات سلطات الإحتلال فرض سيطرتها بالكامل على القدس الشرقية المحتلة ومقدساتها المسيحية والإسلامية، ومحاولاتها تغيير الواقع التاريخي والقانوني القائم بالقوة. ويعد تدخل سافرا لسلطات الأحتلال في الكنيسة بإجراءات تتناقض تماماً مع القانون الدولي وإنتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي، حيث ليس من إختصاص سلطات الإحتلال أو بلديته التدخل في عمليات الترميم داخل الكنيسة ،على اعتبار ان الجزء الشرقي من المدينة المقدسة، هي منطقة فلسطينية تخضع لقواعد القانون الدولي الانساني. حيث يقع دير السلطان للاقباط الارثودكس داخل الاسوار للبلدة القديمة لمدينة القدس في حي النصارى. هذا الانتهاك يستدعي من منظمة اليونسكو والمنظمات الأممية المختصة تحمل مسؤولياتها في حماية دور العبادة، وحرية الوصول إليها، وانهاء الإعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المقدسات ورجال الدين في المدينة .

40. كما قامت السلطات الإسرائيلية بالاعتداء بالضرب على عدد من المصلين وحراس المسجد الأقصى، واعتقال خمسة منهم، بالتزامن مع تصاعد الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد عشية يوم الغفران اليهودي في شهر سبتمبر الماضي اثر دعوات للجماعات اليمينيه بتكثيف الاقتحامات للمسجد الاقصى خلال فترة الاعياد. جاءت اعتداءات الشرطة الإسرائيلية بالتزامن مع اقتحامات كثيفة للمسجد الأقصى.وتمت الاقتحامات من خلال باب المغاربة، في الجدار الغربي للمسجد الأقصى الذي تسيطر عليه الشرطة الإسرائيلية. في انتهاك صارخ لحق المصليين المسلمين في آداء شعائرهم الدينية. الامر الذي من شأنه أن يثير أزمة تعايش ديني في المدينة المقدسة، ويجر المنطقة بأسرها إلى حرب دينية لايمكن التنبؤ بعواقبها .

41. حيث شهدت باحات المسجد الأقصى بالتزامن مع الأعياد اليهودية إرتفاعاً في أعداد المقتحمون اليهود، وأظهرت الأرقام التي نشرتها وسائل إعلام عبرية أن ما يقارب الـ 2800 يهودي إقتحموا باحات المسجد الأقصى في الفترة ذاتها، هذه التطورات الميدانية الخطيرة والتهديدات المتواصلة للمسجد الأقصى المبارك ووضعه القانوني والتاريخي القائم، نتيجة وجود تزايداً كبيراً في أعداد الحاخامات الذين يقودون عمليات الحشد لهذه الإقتحامات والمشاركة فيها ،عبر حملات تحريض من خلال وسائل التواصل الإجتماعي المختلفة، على مرأى ومسمع من الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة. هذا بالإضافة الى الارتفاع الملحوظ في أعداد الأطفال وصغار السن الذين يتم دمجهم في برامج الإقتحامات.

42. أن ما يجري من إعتداءات وإقتحامات للمسجد الأقصى وباحاته، يترافق مع حملة تهويد واسعة النطاق لمحيط المسجد والبلدة القديمة بالقدس،هذا يظهر جلياً من خلال التسهيلات الممنوحة للمنظمات المتطرفة والجمعيات الإستيطانية التي باتت بقوة الإحتلال، تتحكم في تلك المناطق وتنفذ فيها مشاريع استيطانية تهويدية تحت مُسميات مختلفة. في محاولة منها لتحويل مقولاتها التلمودية الى واقع ملموس وشواهد قائمة بقوة الإحتلال، تستخدمها تلك المنظمات كدلائل لتسويق روايتها التوراتية. وهو مؤشر خطر يتهدد الحرم القدسي بهدف تقسيمه ليس فقط زمانياً وانما أيضا مكانياً باقامة الهيكل اليهودي المزعوم في باحات وعلى انقاض المسجد الاقصى.

43. وفي استهداف منتظم للمواطن الفلسطيني، تتزايد الانتهاكات الاسرائيلية وحملة الاعتقالات والاختطاف التي تمارسها بحق أبناء الشعب وكوادره في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها خاصة. كما تتصاعد وتيرة الاقتحامات الهمجية التي تمارسها قوات الاحتلال وأجهزتها المختلفة في المناطق الفلسطينية كافة، وسط إطلاق كثيف للرصاص في ساعات متأخرة من الليل، وما يترافق معها من عمليات تدمير وتخريب لمنازل المواطنين ومحتوياتها، خاصة اثناء عمليات الاعتقال والاختطاف. التي تعد انتهاكات صارخة وصريحة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة. حيث اقدامت قوات الاحتلال واجهزتها في شهر اكتوبر الماضي على اعتقال محافظ القدس وعدد من كوادر المحافظه.

44. وإمام هذه الانتهاكات والممارسات التعسفية المنافية للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني، بات واضحا ان إسرائيل تطبق نظاما قانونيا وسياسيا وعسكريا، يوفر معاملة تفضيلية للمستوطنين الإسرائيليين. وفي المقابل يفرض قيودا وممارسات تعسفية وتجاوزات قمعيه على الفلسطينيين. الامر الذي يستسيغ معه وصف دولة اسرائيل بانها دولة ابرتهايد، تمارس نظام فصل عنصري ،يتنافي واحكام القانون والاعراف والقيم الانسانية. ويستوجب من العالم اجمع اتخاذ موقف واضح مع دولة اسرائيل، القوة القائمة بالإحتلال .

سادسا : الوضع الميداني ،والاسرى في السجون الاسرائيلية :

45. تكثفت الاحتجاجات الفلسطينية خلال العام الماضي بعد اعلان الادراة الامريكية حول القدس ومنذ 30 مارس 2018 بمناسبة ذكرى يوم الارض، انطلقت مسيرات العودة الكبرى، مسيرات سلمية، في قطاع غزة، وتصدت قوات الاحتلال لهذه المسيرات في انطلاقها بقمع عنيف استخدمت فيه الرصاص الحي من قبل القناصة لاعدام المتظاهرين السلمين. وقد طالبت الامم المتحدة بإجراء تحقيقات مستعجلة، حول استعمال قوات الاحتلال الاسرائيلي القوة المميتة في مواجهة التظاهرات السلمية، سواءا كانت في الضفة الغربية أو قطاع غزة المحتلين، حيث طالبت هذه المنظمة من اسرائيل أن تقوم باجراء تحقيقات فورية ودقيقة في جميع تلك الحوادث التي ادى استخدام القوة فيها الى سقوط شهداء.
46. تصاعدت الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة خلال النصف الاول من العام الماضي بشكل كبير مقارنة بالعام السابق، واسفرت تلك الاعتداءات عن استشهاد اكثر من 200 شهيداً، 6 من الشهداء محتجزه جثامينهم لدى الاحتلال، ومن بينهم أيضاً (21) طفلاً و(3) اشخاص من ذوي الاعاقات. واصابة نحو (15000) مواطناً، وشملت الاعتداءات شن غارات جوية، وعمليات اطلاق نار على الحدود الشرقية للقطاع، وعمليات توغل بري، وعمليات قصف مدفعي،، فيما أعتقلت قوات الاحتلال اكثر من 300 مواطناً من القطاع. وأدى أستهداف الطواقم الطبية الى سقوط شهيدين، من بينهم المسعفه رزان النجار، واصابة نحو(230) مسعفاً، وتضرر (40) سيارة أسعاف بشكل جزئي، ولم تسلم الطواقم الصحفية من أعتداءات الاحتلال حيث أسفرت عن استشهاد **صحفيين** اثنين واصابة (175) آخرين بجراح مختلفة.
47. ان سياسة الاعدام الميداني التي ينتهجها الاحتلال الاسرائيلي، اصبحت السمة البارزة لانتهاكاته المتكرره بحق المدنين الفلسطينين العزل، وهذا يدل على الغطرسة التي يتسم بها هذا الاحتلال، في غياب الرقابة والمحاسبة الدولية على هذه الانتهاكات الصارخة لابسط مقومات القانون الدولي والقانون الدولي الانساني. **اذ** لم يسلم كافة الفلسطينيين من بطش قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدفت بالرصاص الحي النساء والاطفال، والشيوخ والشباب، والطواقم الطبية والاعلاميين ،وحتى ذو الاحتياجات الخاصة. اثناء مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة، اغتالت قوات الاحتلال الاسرائيلية الشهيدة المسعفة (رزان النجار) اثناء ادائها واجبها الطبي باسعاف الجرحى. اغتيلت برصاصة بالظهر، تعمد قناصة جيش الاحتلال قتلها على الرغم من انها تلبس الزي الرسمي للطواقم الطبية. كما قامت قوات الاحتلال بتنفيذ الاعدام الميداني بحق الشهيد المقعد(فادي ابو صلاح) للمرة الثانية، بعدما استهدفته في المرة الاولى سنة 2008 بصاروخ موجهه، ونجا بإصابة بترت قدميه وجعلته مقعدا. الشهيد فادي رغم اعاقته، خرج في مسيرات العودة في ذكرى النكبة ليرفع صوته عاليا رافضا للاحتلال والظلم والطغيان.
48. كما واصلت الحكومة الإسرائيلية فرض قيود صارمة وتمييزية على حقوق الفلسطينيين وتقييد حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه، وتسهيل النقل غير القانوني للمواطنين الإسرائيليين إلى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وتواصل إسرائيل إغلاقها الفعلي على مدى 12 عاما لغزة، وتفرض قيود تحدّ من إمدادات الكهرباء والمياه، وتقيد إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والفرص

التعليمية والاقتصادية، وتديم الفقر. اذ يعتمد حوالي 70 بالمئة من سكان غزة البالغ عددهم 1.9 مليون نسمة على المساعدات الإنسانية، كون أكثر من 60 بالمائه من سكان القطاع هم اللآجئين الفلسطينين.

49. وفي الضفة الغربية، تفرض إسرائيل القيود المشددة على حركة الفلسطينيين من خلال نقاط التفتيش والجدار الفاصل والاغلاقات المستمرة للمناطق والطرقات، ويتلقى الفلسطينيون سوء معاملة واذلال متعمد من قبل سلطات الاحتلال على المعابر ونقاط التفتيش، بهدف التضييق على ظروف حياتهم المعيشية. وبحجة عدم اقتراب الفلسطينيون من المستوطنات الاسرائيلية يجبرون على اللجوء إلى الطرق الالتفافية التي تستغرق وقتا طويلا. كما واصلت إسرائيل بناء الجدار الفاصل العنصري، الذي يقع 85 بالمئة منه داخل الضفة الغربية، وليس على طول الخط الأخضر، ويعزل 11 ألف فلسطيني على الجانب الغربي من الجدار دون السماح لهم بالسفر إلى إسرائيل، حيث يتوجب عليهم عبور الحاجز للوصول إلى ممتلكاتهم الخاصة والحصول على الخدمات في الضفة الغربية.

50. وتزداد أزمة الاسرى الفلسطينين في سجون الاحتلال نتيجة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والخروق الجسيمة للقانون الانساني الدولي، اذ يبلغ عدد الاسرى في سجون الاحتلال نحو (6400) أسير، منهم (62) أسيرة، بينهن (10) فتيات قاصرات، ونحو (300) طفلا ونحو (450) معتقلاً إدارياً، علاوة على وجود (12) نائباً في المجلس التشريعي قيد الاعتقال. ولازال المعتقلون يعانون من ظروف الاعتقال الصعبه التي تعتبر خرقا لابسط حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعه لعام1949 المتعلقه بالاسرى وحماية المدنيين في اوقات الحرب، وكذلك تتصاعد وتيرة الاحتجاز الاداري لفترات مطولة دون توجيه تهمة ودون محاكمة وفقا للأصول القانونية المضمونة دوليا، وغياب الرعاية الطبية المناسبة ،وشيوع الاهمال الطبي للسجناء خاصة المرضى منهم وتعرضهم للتعذيب والمضايقات وسوء المعاملة ومنع الزيارات الأسرية.

51. وفي اجراء عنصري، صادق الكنيست الإسرائيلي في القراءة الاولى على مشروع قانون، يسمح للنيابة العسكرية الاسرائيلية بطلب تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الاسرى الفلسطينين الذين اتهموا بتنفيذ عمليات ضد قوات الاحتلال.علما ان الاسرى الفلسطينين في السجون الاسرائيلية يتعرضون الى اشد المعاملات القاسية والاهمال الطبي، وقد تم تسجيل اعدام ميداني، خارج القانون، لأكثر من 200 اسير داخل السجون الاسرائيلية. إن هذا القانون بحق الاسرى يكشف عن الوجه الحقيقي لاسرائيل، ويعبر عن عقيدة الإجرام التي تنتهجها دولة اسرائيل بحق الفلسطينين. وعلى المجتمع الدولي تحمل مسئولياته لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأسرى الفلسطينين والمطالبة بالإفراج عنهم وإخلاء سبيلهم.

52. من خلال هذ القانون، وغيره من التشريعات ذات الطابع العنصري كتشريع (القومية اليهوديه) تعلن اسرائيل أمام العالم عن وجهها العنصري الحقيقي، في تعدى واضح على كل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية التي تكفل حماية المدنين والأسرى اثناء الحرب، خاصة قواعد اتفاقية جنيف الثالثة وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الامم المتحدة لمعاملة السجينات (قواعد بانكوك). وان العالم مدعوا مجددا للوقوف في وجه هذا الطغيان الاسرائيلي الذي يتمادى يوما بعد يوم في التعدي الصارخ على حقوق الشعب الفلسطيني. وان دول العالم كافة مطالبة بالتعامل مع اسرائيل على انها دولة ابرتهايد بموجب قوانينها التي شرعتها، واسقطت بموجبها قناع الديمقراطية الذي تدعيه .

سابعاً: الخاتمه والتوصيات :

53. دعم الشعب الفلسطيني في نضاله لنيل حريته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيرا للعام 1967. تعيش جنباً إلى جنب مع دولة اسرائيل.

54. دعم الحل السلمي لأنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وتحقيق الأمن والسلم الدائمين في المنطقة على اساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ووفقاً

لمبادئ القانون الدولي والمبادرة العربية والمقررات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي.

55. الدعوة إلى استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين، تحت رعاية دولية متعددة الاطراف وفي إطار زمني محدد. وفق المرجعيات التي تحددها مقررات الشرعية الدولية، مع ضمان تنفيذ مخرجات التفاوض، بمايفضي الى تطبيق مبدأ حل الدولتين، واقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، دون انتقاص أو تجزئه أو تاجيل.

56. رفض كل الاجراءات الاحادية الخاصة بمدينة القدس المحتلة، واعتبار مدينة القدس محل تفاوض، واهم قضايا الحل النهائي وفق مرجعيات الشرعية الدوليه. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني باعتبار القدس الشرقية ضمن حدود 1967 العاصمة الابدية لدولة فلسطين .

57. **نؤكد** ان اللآجئين الفلسطينين هم كل فلسطيني تم تهجيره من أرض فلسطين التاريخية منذ النكبة عام **1948**، أو غادر قبل هذا التاريخ ولم يتسنى له العودة، وخلفهم المتصل بالنسب الى الجيل الحالي. و**نرفض** الإجراءات الهادفة الى تصفية خدمات وكالة غوث وتشغيل اللآجئين الفلسطينين (أونروا)، ونحذر من العواقب المترتبة عن موقف الإدارة الامريكية تجاه اللآجئين الفلسطينين، خلافا لاحكام القرار الأممي رقم **194**. **وندعوا** الى الحفاظ على الوكالة ومهامها الى حين عودة اللاجئين الى اراضيهم وديارهم.

58. نطالب مجدداً اسرائيل بالحد من سياسة الامر الواقع المتمثلة في مواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس من خلال السعي إلى تغيير التوازن الديمغرافي ومسح المعالم التاريخية الاسلامية والمسيحية للمدينة.، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي كان آخرها قرار 2334 لعام2016 ، بالإضافة إلى قواعد اتفاقية جنيف الرابعة.

59. تجديد المطالبة لكافة الدول الافريقية بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين، واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، أسوة بما فعله المجتمع الدولي بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقا .

60. رفض وادانة استهداف المواطنين الفلسطينين بالرصاص الحي من قبل سلطات الاحتلال وتنفيذ الاعدام الميداني بحقهم، والذين يخرجون في مسيرات سلميه، غير مسلحة، مطالبين بحقوقهم واراضيهم، واعتبار ذلك جرائم حرب، تستدعي المسائلة القانونية .

61. رفض وادانة القوانين العنصرية بحق الفلسطينين، كقانون اعدام الاسرى، وقانون القومية اليهودية. وندعو المجتمع الدولي الى اتخاذ موقف صارم تجاه هذه التجاوزات العنصرية. والزام اسرائيل بالرجوع عن هذه التشريعات التي تمس اسس القيم والاخلاق وقواعد القانون الدولي الانساني.

62. ضرورة توفير الحماية الدولية لأرض وشعب دولة فلسطين، توطئة لإنهاء الاحتلال، وحفاظا على فرصة حل الدولتين. عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام1987 ، والقرارين(672) و (673) لعام1990 ، والقرار (904) لعام1994 ، التي استندت إلى مواثيق جنيف الدولية، وأكدت على انطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام1967 .

63. كما نطالب مجددا سلطات الاحتلال الاسرائيلي اطلاق الاسرى والسجناء وعلي رأسهم الاطفال والنساء والمسنين والمرضي، مع ضمان سلامتهم، وانهاء الممارسات القمعية الفردية والجماعية ضد الشعب الفلسطيني التي تزيد من معاناته وتغذي الكراهية بين السكان العرب والاسرائيلين.

مشروع إعلان
بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثانية والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، يومي 10 و11 فبراير 2019 .

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين **ونشير إلى** جميع مقرارت وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

واذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها المشروع ضد الاحتلال الاسرائيلي بقيادة الرئيس محمود عباس لاستعادة حقوقهم المشروعة في إقامة دولة فلسطين مستقلة تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل.

واذ نؤكد من جديد رغبتنا في إيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفق المبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الداعية الى لاقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لمبدا حل الدولتين، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينين .

واذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى سلام عادل وشامل و دائم في الشرق الأوسط، **وندعم** كل المبادرات الهادفة لايجاد حل دائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، واجراء التفاوض من خلال آلية دولية متعددة الأطراف تشمل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو للسلام (القدس، والحدود، والأمن، والمستوطنات، واللاجئين، والمياه، والأسرى)، مع ضمان الالتزام بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه، ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، و توفير الضمانات للتنفيذ.

نؤكد ثبات موقفنا الداعم للقضية الفلسطينية و استمرار مساعي الاتحاد لتحقيق السلام الشامل والعادل للشعب الفلسطيني، ونأمل من جميع الدول الاعضاء كافة العمل على تحقيق هذا المسعى في علاقاتها الدولية. وأن اي تعاون لدول القارة مع دولة اسرائيل، ينبغي ان لايكون داعم لكيان الاحتلال على حساب الدعم الإفريقي للقضية الفلسطينية.

كما نجدد دعوتنا لكافة الدول بالتمسك بالوضع القانوني الشرعي لمدينة القدس الشرقية كونها عاصمة دولة فلسطين، وبموجبه الامتناع عن اي إجراء او فعل او تصريح من شأنه المساس بالوضعية الشرعية لمدينة القدس، والتي تشكل اساس الحل النهائي القائم على حل الدولتين. وبخاصة الامتناع عن نقل السفارات الممثلة لدى اسرائيل من تل ابيب الى مدينة القدس. ونتطلع الى الدول الاعضاء الالتزام بمقررات الإجماع الافريقي وسياسية الاتحاد فيما يخص القضية الفلسطينة، بما يخدم تحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الاوسط .

واذ نشجب الممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ونرفض سياسية الاعتقال الإداري، **وندين** الإجراءات التعسفية والعقوبات المفروضة على المعتقلين، خاصةالأطفال والنساء منهم، في السجون الإسرائيلية، والتي تحرمهم من الحد الادنى للحقوق التي تضمنها القوانين والأعراف الدولية لحقوق الانسان بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق النساء والأطفال. لذلك فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية فورا دون قيد أو شرط.

نؤكد مجدداً بأن كل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري هي باطلة وغير شرعية، وندين سياسة مصادرة الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري للمدنيين، وسياسية التمييز العنصري، وجميع تدابير العقاب الجماعي التي تنفذ في خدمة الأنشطة الاستعمارية المكثفة على الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً وًجريمة حرب وفق القانون الدولي، ونعرب عن قلقنا العميق من اعلانات الاستيطان المتتالية للحكومة الإسرائيلة التي اصبحت تنبأ بتراجع فرص تحقيق السلام .

نعلن بموجبه ما يلي:

1. **ندين** كافة الاجراءات الاحتلالية القمعية، وسياسية التنكيل والاعدام الميداني الممارس بحق المواطنين الفلسطينين، وخاصة استهداف الطواقم الطبية والاطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يخرجون في مسيرات سلمية. ونعتبرها جرائم ضد الانسانية وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة. وندعوا لتوفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفقا لمقررات الشرعية الدولية في هذا الخصوص .
2. **نؤكد مجددا ان** كامل اراضي القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من حزيران 1967 هي عاصمة دولة فلسطين المحتلة، وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات الاتحاد الافريقي السابقة في هذا الشان. **وندعو** للحفاظ على حرمة المقدسات المسيحية والاسلامية القائمة في مدينة المقدسة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية للديانات السماوية فيها. **وندعوا** كافة الدول الاعضاء في علاقاتهم، الى الاخذ بعين الاعتبار خصوصية مدينة القدس الشرقية كعاصمة أبدية لدولة فلسطين.

3. **نشجب** السياسيات الاسرائيلية المتتابعة والهادفة الى تهويد مدينة القدس، والمساس بطابعها **التاريخي** والقانوني والديمغرافي.والإعتداء المتواصل على المقدسات الإسلامية والمسيحية. وفرض القيود والرقابة الأمنية المشددة على المصلين، والتضييق على حرية العبادة في المدينة المقدسة. وندعو الأمم المتحدة الى الأخذ على عاتقها مراقبة تنفيذ قرار اليونسكو الصادر في 26 اكتوبر 2016 بخصوص القدس، والعمل على ضمان احترام التنفيذ الكامل للمقرر.
4. **ندين** سياسية التهويد، والتطهير العرقي من خلال التهجير القسري، وهدم البيوت وسياسة التمييز العنصري التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي بحق الفلسطينين في القدس الشرقية المحتلة، من خلال أوامر الاخلاء للتجمعات البدوية الفلسطينية في الخان الأحمر في محيط القدس. سعيا لعزل المدينة المقدسة، وقطع اتصالها الجغرافي بأراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967، وتحقيق التفوق الديمغرافي للمستوطنين على اصحاب الارض المقدسيين.
5. **ندين** المخططات الاسرائيلية الاستيطانية التي يجري تنفيذها بوتيرة متسارعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، ومنطقة الأغوار في مخالفة لقواعد **القانون** الدولي وخاصة قرار مجلس الامن 2334. وسياسة التشجيع على الاستيطان من خلال القوانين التشريعية ونقل اليهود الى البؤر الاستيطانية مع منح امتيازات اضافية .
6. **نجدد مطالبتنا** للدول الأفريقية كافة بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين،بما فيها القدس الشرقية، تطبيقاً لأحكام الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن رقم 2334 ومقرراتنا السابقه في هذا الخصوص. واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل، أسوة بمافعلته منظمة الوحدة الإفريقية بالنظام **العنصري** في جنوب إفريقيا سابقا. ونؤكد بأن اي تعامل مع هذه المستحدثات الغير شرعية هو مساس بقواعد القانون الدولي، وتشجيع للاحتلال الاسرائيلي في تماديه على الحقوق الوطنية الفلسطينية.
7. **نرفض** قانون (القومية اليهوديه) الذي يقر يهودية دولة اسرائيل، ويحصر الدولة والمواطنة بـالشعب اليهودي فقط، ويقصي حوالي مليونين عربي فلسطيني (مسلم ومسيحي) من الحقوق الكامله. ويدعم مصادرة اراضي الفلسطينين لصالح الاستيطان الاسرائيلي ،ويعتبر ذلك قيم وطنية. ونعتبره تشريع عنصري يكرس نظام دولة أبرتهايد في مخالفة صارخة للقوانين والأعراف الدولية .
8. **نستهجن** حملة التحريض والتشويه التي تستهدف الرئيس الفلسطيني محمود عباس والقيادة الفلسطينية، والتي تحمل في اجندتها مشاريع تصفوية للقضية الفلسطينية، ونرفض تحميل القيادة الفلسطينية مسؤولية عدم الاستجابة لدعوة المفاوضات. ونجدد دعمنا لرؤية ومبادرة الرئيس عباس للسلام التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في تاريخ 20/شباط/2018،والتي تقوم على اساس

مخرجات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية للسلام، بوساطة دولية متعددة الاطراف، وفي اطار زمني محدد .

9. **نعتبر** ان اللآجئين الفلسطينين هم كل فلسطيني تم تهجيره من أرض فلسطين التاريخية منذ النكبة عام **1948، أو** غادر قبل هذا التاريخ ولم يتسنى له العودة، وخلفهم المتصل بالنسب الى الجيل الحالي. جميعهم يكتسبون الحق الفردي و المطلق في العودة الى أراضيهم وبيوتهم التي هجروا منها، مع احتفاظهم بالحق في التعويض العادل لما لحقهم من ضرر .

10. **نرفض** الإجراءات الهادفة الى تصفية خدمات وكالة غوث وتشغيل اللآجئين الفلسطينين (أونروا)، ونحذر من العواقب المترتبة عن موقف الإدارة الامريكية تجاه اللآجئين الفلسطينين، خلافا لاحكام القرار **الأممي** رقم **194**. **وندعوا** الى الحفاظ على الوكالة ومهامها وفقا للتفويض الأممي في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **302**.

11. **نساند** الحق الشرعي الفلسطيني بالحصول على العضوية الكامله في الأمم المتحدة، ونطالب الدول الاعضاء بدعم هذا الاستحقاق لدولة فلسطين ،ودعم جهود الفلسطينيين للانضمام إلى الوكالات والاتفاقيات **والبروتوكولات** الدولية. **وندعم** رؤية القيادة الفلسطينية للحل النهائي للصراع وفقا لحل الدولتين الذي يحظى بإجماع أممي، ورفض الحلول المجتزءة والمنقوصة وفكرة الدولة المؤقته.

12. **نعتبر** ان الأسرى الفلسطينين في السجون الاسرائيلية هم أسرى حرب طبقا لقواعد القانون الدولي الانساني، ووفقا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 والبروتوكولات الاضافية الملحقة بها. **وندين** إقرار اسرائيل لقانون يشرع إعدام الاسرى الفلسطينين، والذي يشكل تعدي واضح على كل القوانين والمواثيق **والأعراف** الدولية التي تكفل حماية المدنين والأسرى اثناء الحرب. وان المجتمع الدولي مدعوا للوقوف ضد هذه الاجراءات التعسفية.

13. **نعرب** عن بالغ قلقنا تجاه تدهور الاوضاع الاقتصادية والانسانية في قطاع غزة جراء الحصار الاسرائيلي، ونحمل الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية الكامله عن ما آلت اليه الاوضاع في القطاع. ونعتبر ان الازمة في القطاع هي أزمة احتلال، وينبغي التعاطي مع هذه الازمة بانهاء الاحتلال، وتمكين الوحدة الجغرافية والسياسية في الأراضي الفلسطينية مابين الضفة الغربية وقطاع غزة. وعدم التعامل معها على انها مجرد أزمة انسانية تستوجب الاغاثه. **وندعوا** القوى الفاعلة بالمجتمع الدولي الى العمل على انهاء هذا الحصار الاسرائيلي الجائر .

14. **نؤكد** ان الحل العادل للقضية الفلسطينة وتحقيق السلام الشامل، وانهاء الصراع الاسرائيلي لايتحقق الا بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها كامل اراضي القدس الشرقية (وليس عاصمة في ضواحي القدس الشرقية)، وعودة اللاجئين **الفلسطينين**. وأنه لا امكانية للتسوية السياسية وانهاء حالة الصراع بقيام دولة في قطاع غزة، أو دولة فلسطينية دون قطاع غزة .

15. **ونكرر** أن السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط يتطلب الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع **الاراضي** الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط يونيو 1967 ،بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والاراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Report of the commission on the situation in Palestine and the Middle East

Africa Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/6461

Downloaded from African Union Common Repository